

الإعلام التنموى إشكالية العصر الحديث

د. داليا عثمان

مدرس بكلية الإعلام
جامعة القاهرة

تمهيد :

ساد الاعتقاد في كون الإعلام قادر على إحداث تغييرات تنموية في شتى المجالات خلال الخمسينيات والستينيات ولفتره طويلاً بعدها ، فوسائل الاتصال تمارس وظيفة أساسية في قضايا التنمية، ولكن مع الوقت طرأ تحول كبير في اهتمامات العلماء والباحثين المعنيين بجهود التنمية في الدول النامية خلال الثلاثين سنة الماضية، وتأثرت البحوث والدراسات التي تناولت دور الاتصال في التنمية بالتفكير التنموي المعاصر الذي أكد على حقيقة أن لكل مجتمع طريقه الخاص نحو التنمية فهو طريق يرتكز على التراث الحضاري وموارده الطبيعية والبيئية والاقتصادية.

يمكن تطبيقها بحذافيرها في كل المجتمعات وفي كل الظروف ، ولكن الإطار العام للتنمية متقارب ، أما الاختلاف فيأتي من مجالات التطبيق وأمكاناته وأولوياته طبقاً لظروف كل مجتمع⁽¹⁾.
ويمكن تعريف التنمية بأنها كل الجهود التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع وبالتالي فهي كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات .

وتعرف المنظمة الدولية للأمم المتحدة "تنمية المجتمع" بأنها تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالجهودات الحكومية وذلك من أجل تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومتناصفة مع خطط الإصلاح العامة للدولة ، فتنمية المجتمع إذاً هي النتيجة أو المحصلة عن الجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في الحكومة والمجتمع مثلاً في هيئاته للوصول إلى مستوى أفضل من الحياة سواء كان هذا في الميدان الاقتصادي أو الإنتاجي أو في

مفهوم التنمية :

ترتبط التنمية كغيرها من المفاهيم بإطار متكامل من الدلالات ذات الجوانب المؤسسية والواقعية التي تتسم بالشمول ودمج أبعاد متعددة ومتباينة مرتبطة بعملية التنمية وهو ما أدى إلى جدل حول تعريف التنمية وأولوياتها وأهدافها وعناصرها بسبب التباين الملحوظ بين الباحثين واختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها .

ماتت مفاهيم التنمية في البداية إلى التركيز على البعد الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجازات ثم تطور المفهوم ليشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية وسياسية ، ثم اخذ المفهوم منحى مستقبلي متعدد الأوجه أدى إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة .

فالتنمية يجب أن تكون عملية شاملة ومتكلمة ومحتوية في تكاملها على كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والإنسانية بطريقة متوازية طبقاً لظروف كل مجتمع من المجتمعات الذي تتم فيه عملية التنمية، بمعنى أن التنمية ليست عملية نمطية

ميدان الخدمات^(٢).

وعند الحديث عن التنمية ينبغي أن نتناول عملية التغيير في المقابل، على أساس أن التنمية هي جزء من عملية التغيير الاجتماعي وقد حاول الباحثون التمييز بين التغيير على مستوى الفرد وهو ما يسمى بعملية التحديث أو العصرية والتغيير على مستوى الجماعة وهو ما يسمى بالتنمية.

فمصطلح التنمية أشمل من مصطلح التحديث، وإذا كان التحديث يعني الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث باستخدام المعارف الخارجية وأساليب التكنولوجيا الحديثة وتغيير الأفضليات داخل الدولة فإن التنمية تعنى نفس معنى التحديث وإن كانت تشمل المجتمع بكافة أفراده ونظامه ومؤسساته.

تطور مفاهيم التنمية :

ظهر العديد من التطورات حول مفهوم التنمية مثل التنمية البشرية والتنمية المستقلة والتنمية السياسية وأضافت هذه المفاهيم إلى ما سبقها وأدت في النهاية إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية البشرية :

حيث زادت القناعة بأهمية البشر في التنمية ما أدى لظهور مصطلح التنمية البشرية التي تعنى عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بمتكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ومن أن يكتسبوا المعرف التي تطور قدراتهم وبناء ثقتهم الكاملة وتمكنهم من العيش بكل رحمة والشعور بالإنجاز واحترام الذات.

التنمية السياسية :

بعد بروز مفهوم الحكم الصالح والمشاركة الواسعة كشرط للتنمية ظهر مفهوم التنمية السياسية الذي ركز على أن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع ، وأكد كذلك على العلاقة الارتباطية القوية بين التنمية السياسية والحرفيات المدنية واحترام حقوق الإنسان كما أن التنمية السياسية تعد بناء للديمقراطية وتحقيق مزيد من المشاركة وتحمل المسؤولية والمتابعة

المنظمة لعمليات التغيير ومشاركة المحكومين في اختيار حكامهم من خلال الانتخابات الدورية ومشاركة في تحقيق الأهداف السياسية الكبرى^(٣).

التنمية المستدامة :

لعل من أكبر المحاولات شمولاً في تناول التنمية المستدامة كانت المؤشرات التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة التي تستخدم لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة وبلغ عددها ٦٩ مؤشراً تدرج تحت ١٤ مؤشراً رئيسياً، الفقر، والحكم، والصحة والتعليم، والسكان، والمخاطر الطبيعية، والمناخ، والأرض، والمحيطات والبحار والشواطئ، والمياه العذبة، والتغير الطبيعي، والنمو الاقتصادي، والشراكة الاقتصادية العالمية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج^(٤).

الإعلام التنموي :

لقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٢ يوماً عالمياً للإعلام التنموي يوافق ٢٤ أكتوبر من كل سنة، وذلك للفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية وال الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها، ومع العقد السابع من القرن العشرين، ظهر مفهوم الإعلام التنموي ويعود الفضل الأول في نشأته إلى الباحث ولبر شرام (W. Schramm) الذي ألف كتاباً في وسائل الإعلام والتنمية.

حيث انطلق شرام من أهمية الإعلام بصفة عامة من خلال استحضاره للمسار التاريخي الذي عرفته أوروبا وأمريكا في ثوراتها المتعددة حيث وجد أن الثورات ما كانت لتتم دون وسائل الإعلام وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم والتطور التكنولوجي والاتصال على أساس أن هذه التطورات أحدثت تحولاً عميقاً في حياة الناس.

كما يعدد ليرنر (Lerner) وزملاؤه أيضاً من أوائل الدارسين لعلاقة الإعلام بالتنمية حيث تبنوا اتجاهات يفترض وجود علاقة بين وسائل الإعلام في المجتمع ومعدل سرعة التنمية، كما يرون أنه لن تتحقق التنمية إلا

تتميز بعض وسائل الإعلام بقوة كبيرة ، إذ يتغلغل تأثيرها في نفوس البشر فيغير اتجاهاتهم وعاداتهم الراسخة في نفوسهم ، فقد أصبح الإعلام محوراً أساسياً في منظومة المجتمع ، فهو محور اقتصاد الكبار ، وشرط أساسى لتنمية الصغار .

وهناك دور كبير وأساسى يتعين على وسائل الإعلام الجماهيري أن تضطلع به وهو التعميل بالتطور الاجتماعى والاقتصادى ، ذلك أن مشاريعات التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بواسطة المشاركه من جانب الشعوب ، الأمر الذى لا يتحقق إلا بمساعدة من جانب وسائل الإعلام وبرامج التليفزيون المناسبة .

ومعنى ذلك إننا كدول نامية نحتاج إلى إعلام يواكب ويساند خطط التنمية ويعمل على إشراك جميع أفراد المجتمع في عملية التنمية ، فهو السبيل لنشر المعرفة بخطط الدولة وهو الذي يؤكد الرغبة في التغيير وينمى اهتمام الناس لتبديل مجتمعاتهم .

ولما كانت الطاقة البشرية هي العنصر الأول في تقدم الأمم وحضارتها بما يقدمه الفرد من فكر وعمل وانتاج ، كان من الطبيعي أن يكون الإنسان هو غاية الرسالة الإعلامية تسعى إليه بكل إمكاناتها وقدراتها ، ترسخ فيه القيم وتندلع الثقة وتخلق فيه روح الوطنية وعزتها .

وظائف الإعلام التنموي :

لما كانت التنمية هي الطريق الطبيعي للمستقبل لهذا فكل إعلام مستقبلي ينبغي أن يكون في خدمة التنمية ويسير معها جنباً إلى جنب ويشرحها للمواطنين جميعاً بمختلف مستوياتهم وبجميع وسائل الإعلام المقرورة والمنطقية والمرسومة بما في ذلك من فنون الحوار والدراما وسائر فنون الاتصال⁽⁷⁾ .

وقد حدد (دنيس ماكويل) المبادئ الأساسية لنظرية الإعلام التنموي في ما يلى⁽⁸⁾ :

- وسائل الإعلام يجب أن تعمل في إطار الأهداف التنموية وسياساتها .

- حرية وسائل الإعلام تظل مرهونة بالأولويات

بزيادة اتساع المدن وانتشار التعليم مما يؤدي إلى زيادة استخدام وسائل الإعلام ومن ثمة تزداد المشاركة السياسية للمواطنين .

وبعد أيضاً لاسوبل (H.Lasswell) من أوائل العلماء الذين اهتموا بالوظائف المجتمعية للإعلام وحددها في مراقبة البيئة من خلال تجميع المعلومات وتوزيعها سواء أكان داخل المجتمع أم خارجه وذلك لتوفير المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات وخلق رابطة مجتمعية نتيجة ردود أفعال المجتمع تجاه البيئة ، بالإضافة إلى نقل التراث الاجتماعي عبر الأجيال من خلال تمرير القيم والتقاليد من الأجيال السابقة إلى الأجيال التالية عن طريق وسائل الإعلام .

ويمكن القول إن الإعلام ووسائله المختلفة هو الذي يمكن أن يلعب الدور الأساسي الذي لا غنى عنه في تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من قوة وقدرة على التغيير الثقافي⁽⁵⁾ ، فالتنمية في جوهرها تغيير في الحياة الاجتماعية وتعبئة للموارد البشرية وكل هذا يتطلب قدرأً كبيراً من الاهتمام بما يعرفه الأفراد عن التنمية وما يريدونه منها .

ونحن كأحد الدول النامية نحتاج إلى نشر خطط وأهداف التنمية على أوسع نطاق للعمل على خلق المشاركه الإيجابية من المواطنين للموافقة والمشاركة في تنفيذ هذه الخطط ، والإعلام هو الذي يجب عليه أن يتکفل بهذا التبشير بكل ما هو جديد ويخلق لدى المواطنين الرغبة في قبول الأهداف الجديدة والماضي الجديدة .

وبصفة عامة يستطيع الإعلام إذا أحسن استخدامه في الدول النامية أن يكون المحرك الهام للرغبة في التنمية والتطوير وإذا كان الاتصال ضرورة لأى مجتمع نام أو غير نام فهو أداة المجتمع للمعرفة وهو الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لاستقرار حياته الاجتماعية ولذلك لابد أن يكون تخطيط الدول النامية لإعلامها ضمن تخطيطها للتنمية⁽⁹⁾ .

أهمية الإعلام في التنمية :

الحوار بين جميع أفراد المجتمع وبين المجتمع والدولة وترسيخ الديمقراطية من خلال مصداقية وموضوعية الإعلام واستقلاله.

- الرقابة دورها هام في العمل التنموي لأن هذه الوظيفة الاتصالية تمكّن وسائل الإعلام من أن تفتح الأعين على جوانب التوفيق أو التقصير في عمليات التنمية، وهذا الدور يجب ألا يقتصر على كشف الجوانب السلبية لعمليات التنمية، من أجل تحاشيها، بل عليه أيضاً إبراز جوانبها الإيجابية حتى يتم تعزيزها ..

وفي هذا السياق تبرز أهمية دور الإعلام الإقليمي على وجه الخصوص في تنمية المجتمعات المحلية لأنها تساعد مخططات التنمية في تحقيق خطط التنمية من خلال :

- شرح وتبسيط خطط التنمية .

- يحمل رغبات الناس العاديين إلى المختصين بالخطيط .

- يتبع ما يفعله المختصون بالخطة طول فترة الدراسات التي يقومون بها ليترجموا رغبات الجماهير إلى خطط قابلة للتنفيذ .

- يحمل ردود الأفعال بعد إعداد مشروع الخطة إلى المسؤولين .

- تنظيم مناقشات واسعة وعرضية تشارك فيها الجماهير بالرأي ، حتى يتوافر للخطة أكبر قدر من الديمقراطية .

- يعكس نتائج المناقشات أولاً إلى المسؤولين عن الخطة، وعن سياسة الدولة، حتى إذا ما وضعوا الخطة وضعوها في إطار من نبض الجماهير .

القومات الأساسية للتنمية :

- إحساس الشعب بالحاجة إلى التنمية .

- توافر المصادر البشرية .

- استخدام التكنولوجيا الحديثة .

- تدعيم أجهزة الإعلام والتدريب والتعليم .

الاقتصادية والاحتياجات التنموية .

- يجب أن تعطى وسائل الإعلام الاهتمام في محتوى اللغة وبالثقافة الوطنية .

- إعطاء الأولويات في التغطية الإخبارية والمعلومات للدول النامية الأخرى التي ترتبط بالدولة جغرافياً أو ثقافياً أو سياسياً .

- حرية الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام تكون مرهونة بمستوياتهم في جمع المعلومات ونشرها .

ويمكن تحديد مهام الإعلام التنموي لتشمل جوانب متعددة منها :

- إقناع الجمهور باستعمالات منطقية للمساهمة في البرامج التنموية ضمن حملات مخطط لها جيداً، بحيث تتواافق فيها شروط عناصر النجاح ، وذلك بتوفير المعلومات للسكان عن التنمية وشرط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام وشرح القوانين وتبسيط الإجراءات وتشبيط الحوار وتوسيعه وإتاحة الفرص أمام الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بخصوص كل مشاريع الحكومة وكذلك الاستماع لأقوالهم والأخذ بالأقوال والأراء الجادة منها .

- تحريك قدرات جمهور نحو إنجاز أهداف محددة من خلال استعمالات عاطفية للإسهام في برامج التنمية، وذلك باختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية .

- تحويل وتعديل مواقف الناس وتصوراتهم إزاء مسائل ومواضيع التحديث والتطوير لاسيما إصلاح الإدارة وإصلاح القضاء وتطوير التشريعات ومحاربة الفساد والمشاركة بالرأي وبالعمل .

- توسيع الآفاق الفكرية عند الناس من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل جديدة أكثر عصرية، واعتماد أنماط سلوكية وأساليب عمل أكثر تطوراً وإشعارهم بأن التحديث والتطوير وما يتضمنه من أهداف ومبادرات هو الكفيل لتلبية حاجاتهم .

- تقوية الأواصر بين القادة والمواطنين من خلال توسيع

الوضع الحالى للإعلام التنموى :

شخص معظم الباحثين الإعلاميين حالة الإعلام التنموى فى الدول النامية ، وهى حالة غير مرضية على العموم، حيث يمكن تحديد أهم سلبيات الإعلام التنموى بالصورة الآتية:

- إنه أقرب إلى مفهوم الإعلام الاقتصادي منه إلى المفهوم العام والشامل للتنمية.

- ما زال يتتطور كماً ونوعاً بایقاع بطء يجعله عاجزاً عن مواكبة الحياة التنموية في الدولة.

- يبحث في قضايا جزئية وأنية، وبهمل الأمور المركزية، والقضايا الأساسية والجوهرية في مجال التنمية.

- يفتقد إلى زمام المبادرة ولا ينشط وفق قوانينه الداخلية، فثمة من يحدد خطواته بعيداً عن متطلبات التنمية.

- ضعيف الصلة بالواقع لاعتبارات سياسية واقتصادية، ويقدم لنا الأحداث معزولة عن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي كما يقدم نصوصاً سلطوية بعيدة عن جوهر التفاعل والحوار.

- بالإضافة إلى قصور النظرة الرسمية تجاه الإعلام التنموى وتحويله إلى مجرد أداة تعكس التوجه الرسمي.
الإعلام والتنمية السياسية :

فى ظل عدم وجود تعريف محدد لعملية التنمية السياسية وفي ظل التداخل الواضح بين مفهوم التنمية السياسية وغيره من المفاهيم ، يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات باعتبارها تمثل مقومات التنمية السياسية ومنها :

١- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات.

٢- مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال النظم البرلمانية وللمؤسسات الدستورية والقانونية .

٣- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة ، وتحقيق الفصل بين السلطات ووجود حق الاعتراض والنقد الموضوعي ، وكذلك حق الجماهير في مراقبة ومتابعة

أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .

٤- قيام السلطة على أساس عقلانية رشيدة بحيث تكون تقلد الواقع القيادي محفولاً للجميع يستناداً إلى معايير موضوعية وتكون ممارسة السلطة وفقاً لقواعد وأسس قانونية وفي إطار محدد بالدستور.

٥- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقة والتعامل معها تعاماً رشيداً.

٦- تحقيق الوحدة والتكميل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية .

ويمكن القول إن الإعلام - بوسائله المختلفة (الم رئيسية والمسموعة والمقرؤة) - يلعب دوراً بارزاً في تعزيز الوعى السياسي، وفي تدعيم قيم المشاركة السياسية لدى الأفراد، من خلال المعلومات والأفكار والتوجهات السياسية المنقولة لهم عبر مختلف البرامج المعروضة، وهذا بلا شك يحدث تنمية سياسية شاملة تساعد في تشكيل قاعدة من العلم والمعرفة، تعمل على تغيير سلوك الأفراد الوعيين للسير على النهج الصحيح، ورادعاً لهم في الوقت نفسه للابتعاد عن الصيغ والأساليب التي لا تتفق مع مصالح المجتمع وأهدافه.

ولابد قبل الحديث عن تأثير وسائل الإعلام على التنمية السياسية للأفراد من التأكيد أنه يجب أن تعطى وسائل الإعلام وتمتع بقدر كبير وسقف عالٍ من الحرية، وهذه الحرية يجب أن تكون مصانة ومثبتة في القانون وفي وجدان النظام السياسي والاجتماعي في الدولة على حد سواء، ومقابل هذه الحرية التي يجب أن يتمتع بها الإعلام ليقوم بدوره على أكمل وجه، يجب أن تكون هذه الحرية مسؤولة وملزمة بالقوانين والأنظمة والعادات والتقاليد والأداب العامة والدين، ولا تتجاوز كل هذه المرجعييات بحجة الحرية.

أما فيما يخص علاقة الإعلام بالتنمية السياسية، فإن هذه العلاقة تعد إحدى أهم الموضوعات التي شغلت وتشغل بال العديد من المفكرين والأكاديميين والسياسيين

في العالم.

فإن الإعلام السياسي هو علم قائم بذاته، خصصت له العديد من الجامعات والمعاهد في العديد من دول العالم حيّزاً كبيراً من أقسام الإعلام والعلوم السياسية ، ويعد تأثير الإعلام على السياسة إلى قرون مضت، حيث يمتد هذا التأثير إلى القرن السادس عشر، عندما بدأ التفكير في كيفية تشكيل الرأي العام ، وبعد ذلك تطورت الأحداث السياسية الدولية بظهور الدولة القومية في أوروبا وبداية النزاعات والخلافات بين الدول الأوروبية، فدفعت هذه الخلافات الدول الأوروبية إلى محاولة استمالة الرأى العام وتشكيل رأى عام مؤيد ومناصر لتجهيزات الأنظمة السياسية القائمة في ذلك الوقت، ولم تجد هذه الأنظمة وسيلة أقوى وأكثر تأثيراً وأسرع انتشاراً من الإعلام بوسائله المختلفة، التي وإن كانت محدودة من حيث النوعية والكمية إلا أنها بالمقارنة مع الطرق التقليدية الأخرى (مثل نقل الأخبار والمعلومات وبناء تحالفات بوساطة الأفراد)، تعد متقدمة وتساعد على نحو كبير في كسب تأييد أكبر عدد ممكن من الرأى العام لكل ما تقوم به الأنظمة السياسية بوقت وجهد وتكليف أقل.

ومنذ الحديث عن نوعية التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام على أفراد المجتمع، نجده ينحصر في ثلاثة أبعاد، هي :

١- التأثير المعرفي :

ويكون من خلال التعرض لوسائل الإعلام وزيادة الوعي المعرفي والثقافي بالبيئة السياسية المحيطة ، فوسائل الإعلام تعد مصدراً مهماً من مصادر الحصول على المعلومات المتعلقة بقضية سياسية معينة، تزيد من الوعي والمعرفة السياسية وقضايا المجتمع، فوسائل الإعلام تستطيع أن تؤثر في التوجهات المعرفية للأفراد، وتستطيع أن تشكل أولوياتهم واهتماماتهم وتوجهها .

٢- التأثير الوجداني:

وذلك من خلال تشكيل الاتجاهات والآراء، فعندما يتعرض الفرد بشكل مستمر لوسائل الإعلام فإن ذلك

يزيد من اهتمامه بالقضايا السياسية التي تحدث في بيئته وتدفعه إلى البحث عن المعلومات التي تشبع فضوله.

ومن أبرز التأثيرات العاطفية قضية الشعور بالولاء أو الاغتراب أو الفتور العاطفي تجاه المشاركة السياسية والتوصيت الانتخابي أو الشعور بالإيجابية نحو النظام السياسي أو العكس.

٣- التأثير السلوكى:

وتقوم على دراسة العلاقة بين التعرض المستمر لوسائل الإعلام والمشاركة الحقيقية في مختلف النشاطات السياسية سواء الانتخاب أو الترشح أو إبداء الآراء السياسية عندما يطلب من الفرد ذلك، ويعود هذا الجانب من أهم أبعاد وسائل الإعلام وتأثيراتها في عملية التشتّت السياسية، فهذا ينشط السلوك السياسي أو الاجتماعي للأفراد مثل: المشاركة السياسية في الأنشطة السياسية والإهتمام بالقضايا والشؤون العامة كنوع من الفاعلية السياسية، وقابل تنشيط السلوك السياسي الخمول السياسي، وعدم العزوف عن المشاركة السياسية وعدم المشاركة في الأنشطة السياسية الاجتماعية التي تفید المجتمع وعدم القيام بالتصويت في الانتخابات أو الترشح. ولعل هذه التأثيرات والأبعاد تزيد من أهمية ومسؤولية وسائل الإعلام في التنشئة والتثقيف السياسي بالديمقراطية والقضايا التي ترتكز عليها مسيرة الديمقراطية في المجتمع، والتي يجب لا تكتفى بمجرد تثقيف المواطن سياسياً، أو تعزيز ولائه للنظام أو لاتجاه سياسي معين، أو حثه على المشاركة في العملية السياسية فقط، بل يجب أن تدفعه لاتخاذ دور إيجابي وفعال في الحياة السياسية وفي عمليات صنع وتشكيل القرار السياسي بوجه عام، وهذه الفاعلية والمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وصنع القرارات السياسية تمثل ضرباً من ضروب التأثير بوسائل الإعلام ومدى تأثيرها على السلوك السياسي للمواطنين.

ويتوقف نجاح وسائل الإعلام في قيامها بوظيفة التنمية

عن تقلد المناصب الرسمية في البلاد، مما يعرقل أي محاولة للتنمية السياسية.

٤- أزمة التوزيع : تتعلق أزمة التوزيع أساساً بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على مختلف مكونات المجتمع، وهذه المنافع تشمل الشروط، الدخل، الأمان، التعليم، الثقافة، الخدمات الصحية، التشغيل .

الإعلام والتنمية الاجتماعية :

يمكن تعريف التنمية الاجتماعية على أنها : هي تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية تهدف إلى بناء اجتماعي جديد تبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والاحتياجات . كما أن التنمية الاجتماعية تعنى تأصيل العادات والتقييم الاجتماعية الصحيحة ونبذ تلك القيم والعادات التي لا تتلائم مع طبيعة المجتمع والتي من شأنها تشويه المجتمع وإخفاء ملامحه الأصيلة . وسنجد أن الإعلام يلعب هنا دوراً خطيراً في ذلك النوع من التنمية .

فبالإذاعة والتليفزيون والصحافة عليهم مسؤولية تثقيف الشعب ونشر الوعي بين المواطنين وتنمية العقول من ثقافة اللاثقافة والثقافة الناتفة التي لا تمني أى معرفة .

ونجد أن الإعلام يستطيع إنجاز تلك المهمة من خلال عرض المحتوى الهادف الذي ينمى الوعي الثقافي لدى المواطن وينمى معارفه ويضيف إلى رصيد معلوماته وتناقش بعض العادات والظواهر الاجتماعية الخاطئة ويزيلها للمواطن ويعمل على تصحيح المفاهيم لديه وبالتالي فهو يقضى على تلك الظواهر في المجتمع .

فمثلاً عند ظهور أي ظاهرة اجتماعية سلبية كالزواج العرفي أو الزواج المبكر للفتيات أو ختان الإناث أو غيرها، فإن الإعلام يستطيع عن طريق وسائله المتعددة -أن يعالج تلك الظاهرة ويتناولها بالتحليل وتكشف خطورتها للمجتمع ومدى تأثيرها السلبي على المدى البعيد - الحد

السياسية وخدمة أهداف التنمية الأخرى على توفير الحد الأدنى من الشروط الآتية :

١- تحقيق مبدأ تدفق المعلومات في الاتجاهين - صعوداً ونزولاً- بالشكل الذي يضمن المزيد من التفاعل الجماهيري والمشاركة الجماهيرية في مختلف مراحل العملية الإعلامية .

٢- القضاء على ظاهرتين المركزية والبيروقراطية الإعلامية، وتحرير الطاقات في سبيل الإبداع والابتكار .

٣- السعي نحو مبدأ حق الجماهير في الإعلام، وتحقيق الضمانات القانونية الملزمة لمارسة هذا الحق .

معوقات التنمية السياسية :

١- التقاويم الطبقية : الانقسام الطبقى الحاد بين فئات المجتمع الواحد، اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً يولد نوعاً من تضارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية وأصبحت مشاعر السخط هي السائدة لدى الأغلبية ضد الأقلية، كما أن الفئات المحرومة والتي تشكل الغالبية تتضرر إلى السلطة الحاكمة على أنها مجرد أداة لحفظ امتيازات الآخرياء مما كان له انعكاس سلبي على الهوية .

٢- أزمة الشرعية : عندما لا تحترم الدساتير، أو تكون أمام دساتير غير ديمقراطية، وإذا لم يوجد فصل حقيقي للسلطات، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة، كما أن قمع الأصوات المعارضة بالقوة تارة وبالقانون تارة أخرى، وتنظيم استفتاءات شكلية وانتخابات مزورة وغير نزيهة، كلها عوامل تؤدي إلى ظهور أزمة الشرعية .

٣- أزمة المشاركة : تتجلى هذه الأزمة في عدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية العامة بلادهم، لأن المشاركة السياسية تعد أهم مقومات التنمية السياسية ، فتفعيل المواطنين عن تسخير الشؤون العامة للبلاد يؤدي إلى عزوف سياسي يشمل مقاطعة الانتخابات، وعدم الاهتمام بالمسائل العامة وعدم الانخراط في الأحزاب السياسية بحيث يكون المواطن في عزلة سياسية ولا يعبر عن رأيه بحرية ، وبالتالي فهو بعيد

من انتشار تلك الظاهرة في المجتمع .

صعوبات وعقبات التنمية :

يقف أمام معنى التنمية والهدف من وراء ذيوع ونشر هذا المعنى عدة عقبات ، وتعد المشكلة الأساسية في هذا الصدد هي مشكلة نقل هذا المعنى من ذهن رجل الإعلام إلى أفراد المجتمع ، أو نقل المعنى الحقيقي للتنمية من عقل المختص المعنى بالتنمية في مجتمع ما إلى المعنيين بها في المجتمع .

وهذا يعني أن المهمة الأولى التي يجب على رجل الإعلام القيام بها وإجادتها هي نقل المعنى الصحيح للتنمية إلى ذهن القارئ العادي بوجه عام والريفيين وبالبساطة بشكل خاص ، لأن عمليات التنمية ليست عملية إصدار أوامر أو تعليمات .

وبدون التغيرات العميقية التي تحدث نتيجة عمليات الاتصال والإعلام الجماهيري ، وبدون وسائل الإعلام الجماهيري التي تدعم وتساند التعليم وتوجيه الشباب إلى السبيل القويم لتطوير مستوىعيش ، فإن خطط ومشروعات التنمية في البلاد النامية ستكون مستحيلة التنفيذ.

كم أن من أهم العقبات التي تواجه الدول النامية في التنمية هو معدل السرعة التي تغير بها الموارد الطبيعية وتقنيات الإنتاج ، خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني ، مما يتطلب من وسائل الإعلام التأقلم مع هذه التغيرات ونقل التقنيات التي تم تطويرها في الدول المتقدمة بالإضافة إلى توعية المواطن بما يحدث حوله وتوجيهه للحفاظ على الموارد الطبيعية وسبل استغلال الموارد الاستغلال الأمثل بالأعتماد على التكنولوجيا الحديثة محل النظم العشوائية^(١٠).

كم أن هناك عقبات عديدة تواجه الإعلام التنموي أثناء قيامه بعملية التنمية من أبرزها أن برامجه ورسالته الإعلامية لا تنسجم من واقع البيئة التي يخدمها وعدم الاهتمام بعنصر المشاركة والتدريب، وغياب التخطيط، وندرة التدريب، وقلة الخبرة، وعجز الإمكانيات المادية

المتاحة أمامه وعدم التزامه بالموضوعية في الموضوعات المقدمة، ونقص عدم شفافية المعلومات المتوفرة لوسائل الإعلام التنموي، وضيق الوقت وعدم تحديد المساحة الزمنية المتاحة للمعالجة. بالإضافة إلى سيطرة مشاعر القلق والتوتر لدى الجمهور، ونظرة الإعلامي لدوره على أنه غير مؤثر، وعدم تحري الدقة في المعلومات المقدمة.

كما أنه لا يوجد اهتمام بالقدر الكافي بتنمية المفاهيم العلمية والعملية والارتقاء بالخصائص المهنية للإعلاميين وعدم توفير الموارد والإمكانات الإعلامية الازمة للتغطية.

مقترحات لتطوير مشروع إعلامي تنموي :

١. التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي في الدولة لإحداث التطوير الممكن في المجتمع، وهو ما يتطلب الإرادة السياسية، والجسم في المواقف دون تردد واتخاذ الخطوات في هذا الاتجاه بشكل تدريجي وعلقاني بحيث تؤمن الاستقرار.

٢. تكوين ثقافة ديمقراطية، تأخذ بالرأي والرأي الآخر، وذلك من خلال الممارسات في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والجماعات، وبين هذه الجماعات والنظام السياسي، على أن لا تعنى الديمقراطية الفوضى والمليوعة، بل ما تعنى في حقيقة الأمر بناء دولة المؤسسات والقانون وحماية الحريات.

٣. تعزيز المشاركة السياسية، والقدرة على التأثير في صنع القرار، لأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى هذه المشاركة العامة من المجتمع، فهو لا يقتصر على فئة محددة أو طبقة اجتماعية بعينها، فالمارسة الديمقراطية هي الأساس.

٤. إحلال قيم ومعتقدات وسلوكيات جديدة عوضاً عن القيم والسلوكيات التي فرضتها الحالة الاجتماعية المتردية وهذا من واجب الأفراد والمؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية وكذلك الأسرة، وهي مهمة وطنية

- وليام ال ريفرز، وأخرون ، "وسائل الإعلام والمجتمع الحديث" ، ترجمة : إبراهيم إمام، (القاهرة : دار المعرفة، 1975) 46.
- يوسف مرزوق ، "الإذاعة الإقليمية وتحقيق أهداف التنمية" ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1994)، ص 25.
- عماد عبد المقصود شلبي، "علاقة التعرض للبرامج الصحية بالقنوات التليفزيونية العربية بمستوى المعرفة الصحية لدى الجمهور المصري" ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون ، 2007) 105.
- محمد سيد محمد، "الإعلام والتنمية" ، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1985)، ص من 29-8.
- وليد عبد الهادي ، "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية" ، في : المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 6 ع 1 2013 من ص 50-70.
- إيمان بالله ياسر، "اتجاهات الخطاب الصحفى الإفريقي تجاه قضايا التنمية البشرية: دراسة تحليلية مقارنة" ، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، 2013) ص 46.
- الإنسانية لبناء مجتمع قابل للتطور والحياة.
- تغيير النظرة الرسمية نحو الإعلام على أنه أداة للتغيير، فالإعلام من الواجب أن يكون في خدمة المجتمع، يهتم بالقضايا الأساسية التي تهم مجموع الناس بحيث يخرج من نطاق السلطة.
- إصدار تشريعات تحمى الإعلامي وتصون حقوقه، فالحرية هي التي تفجر الطاقات الإبداعية وترفع من مستوى المؤسسة الإعلامية في أجواء من المنافسة.
- ٧- العناية ب (التأهيل الإعلامي) للوصول إلى كادر إعلامية مؤهلة ومتطرفة تستوعب كل ما هو طارئ وجديد، واعتماد مبدأ الكفاءة، والاختصاص والمهنية العالمية والعنابة الفائقة بالتخصصات المهنية في المؤسسات الإعلامية .
- ٨- السعي لمعرفة ظروف الجمهور وتوجهاته، وتلبية حاجاته المادية والمعنوية، والاهتمام بإيجابية بآرائه وتطلعاته، والبحث عن قنوات اتصال جديدة تجعله أكثر قرباً منه، وذلك لبناء عنصر الثقة في الأداء الإعلامي .
- ٩- تنظيم حملات إعلامية تنموية بشكل دوري ومنظم لدعم مبادئ الجمهور وتشييدها نحو أهداف اجتماعية محددة.

المراجع :

- ١- سمير حسين، "الإعلام التليفزيوني والخلجي والتنمية الشاملة" ، رسالة عماد عبد المقصود ماجستير ٢٠٠٧
- ٢- محمد كامل البطريق، "مناهج خدمة المجتمع" ، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ، ط١) 1968 ص 38.
- ٣- أحمد حسن السماني، "الدور المستقبلي للصحافة المصرية في المشاركة في التنمية المستدامة : 2005-2020" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، (2009) 129.
- ٤- إصدارات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره عن التنمية البشرية، 2007 من ص 47-96.